دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة:
دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة (2006–2019)

The role of entrepreneurship in achieving sustainable development: A Standard Study on group of Arab countries for the Period (2006-2019)

د. لزهر ساحلي[*]، مخبر المؤسسات الناشئة، جامعة سكيكدة (الجزائر)، l.sahli@univ-skikda.dz
د. سهام بوصبع، مخبر الاقتصاد، المالية والإدارة، جامعة سكيكدة (الجزائر)، si.bousba@univ-skikda.dz
ط/د وهيبة أعراب، مخبر الاقتصاد، المالية والإدارة، جامعة سكيكدة (الجزائر)، w.arab@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/09 تاريخ القبول: 2023/03/03 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة لعينة من الدول العربية للفترة (2006 –2019). وقد وظفت الدراسة نموذج بيانات البانل في إطار التحليل الساكن.

توصلت الدراسة إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وأن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة هو المتغير العشوائي. وبينت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشري الانفتاح التجاري (OP) والتنمية البشرية المعدل (IDHM)، وعلاقة سلبية ومعنوية مع مربع مؤشر التنمية البشرية المعدل ($IDHM^2$)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN)، وعلاقة إيجابية وغير معنوية مع مؤشر ريادة الأعمال الرسمية (EF).

كلمات مفتاحية: مقاولاتية؛ استدامة؛ تنمية مستدامة، بيانات بانل؛ دول عربية.

تصنيفات JEL: C33؛ O13.

Abstract:

This study aims to measure and analyze the role of entrepreneurship in achieving sustainable development for a sample of Arab countries, during (2006-2019). The study employed the panel data within the framework of static analysis.

The study concluded that the REM is the appropriate model, and the main difference between these countries refers the random variable. The results showed that there was a positive and significant relationship between the environmental unsustainability index (-GS), the trade openness (OP) and the modified human

[*] المؤلف المرسل.

development index (IDHM), respectively, and a negative and significant relationship with the ($IDHM^2$). The results showed a negative and significant relationship between the (-GS) and the Innovation Index (IN), and a positive but not significant relationship with the Formal Entrepreneurship Index (EF).

Keywords: Entrepreneurship; Sustainability; Sustainable Development, Panel Data; Arab Countries.

Jel Classification Codes: C33; O13.

1. مقدمة

بعد أن كان دور المؤسسات ينحصر في تحقيق الأهداف الاقتصادية البحتة في صورة تعظيم الأرباح والعوائد، وزيادة المبيعات مع تجاهل القضايا البيئية والاجتماعية، أصبح في الوقت الراهن البحث والاهتمام بتحقيق تنمية مستدامة الشغل الشاغل للكثير من المفكرين والاقتصاديين والأكاديميين وواضعي السياسات، حيث أضحى البحث عن آليات وميكانيزمات الربط بين المقاولاتية والتنمية المستدامة محور تلك الانشغالات، لأن المقاولاتية لديها القدرة على تقديم حلول للعديد من التحديات المستقبلية والتي من بينها التغيرات المناخية، والتي لا طالما قدمت منتجات تراعي النواحي البيئية والاجتماعية، وفي هذا الإطار جاءت المقاولاتية المستدامة ضمن سياق الربط بين مفاهيم الإدارة المستدامة والمقاولاتية.

مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق تحاول هذه الورقة البحثية قياس وتحليل دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة لعينة من الدول ومن بينها الجزائر، وذلك للفترة (2006 -2019) باستخدام نماذج بيانات البانل (Panel Data Models)، وهذا من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية عينة الدراسة؟

فرضية الدراسة: من أجل الإجابة على التساؤل الرئيس يمكن صياغة الفرضية التالية:

للمقاولاتية دور في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية عينة الدراسة

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أساسا إلى:

- الإحاطة بالمفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية والتنمية المستدامة؛
- تحديد علاقة المقاولاتية بالتنمية المستدامة "المقاولاتية المستدامة"؛

– معرفة تأثير المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول عينة الدراسة؛

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي يتم دراسته، فبعد أن انصب اهتمام كل المؤسسات ولفترة زمنية طويلة على تحقيق المكاسب الاقتصادية، تغيرت اهتماماتها لتشمل إلى جانب المكاسب الاقتصادية، الجوانب البيئية، الاجتماعية والثقافية. كما تبرز أهمية الدراسة في النتائج المتوصل إليها والتي تفيد في تقديم مقترحات قد تساهم في تحسين دور المقاولاتية في التنمية المستدامة للدول عينة الدراسة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المبني على الإطلاع على عدة دراسات باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. إضافة إلى المنهج القياسي لتحليل دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول عينة الدراسة. وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي وأطلس بيانات العالم على شبكة الإنترنت وتم التطبيق عليها باستخدام برنامج Eviews11.

الدراسات السابقة

-دراسة (Adel Ben Youssef, Sabri Boubaker, Anis Omri، 2017) بعنوان: " Entry into Formal and Informal Entrepreneurship and Sustainability Goals: The Need for Innovative and Institutional Solutions"

حاولت الدراسة تبيان دور الابتكار وجودة المؤسسات والمقاولاتية في التغيير الهيكلي من أجل الوصول إلى مستقبل مستدام في عينة مكونة من 17 دولة إفريقية باستخدام نماذج بيانات البانل، وأشارت النتائج المتوصل إليها إلى أن كل من المقاولاتية الرسمية والمقاولاتية غير الرسمية يؤديان إلى تقليل الجودة البيئية والاستدامة غير أن مساهمة المقاولاتية غير الرسمية أكثر من مساهمة المقاولاتية الرسمية، كما أن العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المستدامة هي علاقة إيجابية قوية في حالة ارتفاع مستويات الابتكار والجودة المؤسساتية.

-دراسة (Riti Joshua Sunday, K. Miriam، 2015) بعنوان: " Entrepreneurship, Employment and Sustainable Development in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ريادة الأعمال والتوظيف والتنمية المستدامة في نيجيريا للفترة (1980-2013) وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح خطأ (**VECM**)، وأظهرت نتائج الأجل الطويل أن التوظيف (**LEMPL**) ومتوسط استخدام القدرات (**LCAP**) لهما دلالة إحصائية مما يعني أنه يمكن توليد العمالة والاستفادة من القدرات من خلال ريادة

الأعمال من أجل التنمية المستدامة. في حين ظهر مؤشر الإنتاج الصناعي (**LINPI**) لا يساهم في التنمية المستدامة. بينما أظهرت تقديرات الأجل القصير أهمية المعلمات فيما يتعلق بـ **LEMPL** و**LINPI** وجاء معامل تصحيح الخطأ (**ECM**) معنوي وسالب وهو ما يعني أن النموذج يحتوي على آلية تصحيح خطا التوازن. أما الاختبارات التشخيصية لجذر الوحدة فقد بينت أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى، وهذا يعني أنه على الرغم من أن المتغيرات غير ثابتة بشكل فردي، إلا أن المجموعة الخطية من المتغيرات ككل كانت ثابتة. وهو ما ساعد على عملية دمجها.

-دراسة (Mihaela Kardos، 2012) بعنوان: " The Relationship between Entrepreneurship, Innovation and Sustainable Development. Research on European Union Countries"

هدفت هذه الدراسة إلى ربط ريادة الأعمال المستدامة بالتنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي، واعتمدت على طرق التحليل والتفسير والمقارنات ذات الصلة. وتوصلت النتائج التطبيقية إلى أن ريادة الأعمال المستدامة التي يُنظر إليها من خلال منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، مثلما تم اعتبارها في البحث، هي جزء من نظام دعم التنمية المستدامة، حيث يتم الاعتراف بشكل متزايد بمؤسسات ريادة الأعمال كقوة دافعة للابتكار والقدرة التنافسية، باعتبارها واحدة من مفاتيح تحقيق التنمية المستدامة.

2. التنمية المستدامة: لقد تعددت أنواع وأشكال التنمية، ومن بين تلك الأنواع التنمية المستدامة والتي تعتبر حديثة نسبيا ومن خصائصها التأكيد على التوازن بين البيئة والاقتصاد وأبعادها المختلفة.

1.2 تعريف التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة والتي من بينها ما يأتي:

عرف (Edward Barbier) التنمية المستدامة بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة". (**سالمي و جمعة، 2019، صفحة 107**)

وقد عرف تقرير بروتنلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان: مستقبلنا المشترك، التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها". (**مصطفى، 2011، صفحة 78**)

وعرفها البنك الدولي بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". **(بدران، 2014، صفحة 87)**

وعرفها وليم روكلز هاوس W. Ruckelshaus على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئية وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان". **(ديب، 2015، صفحة 32)**

إذا التنمية المستدامة هي عملية مستمرة وشاملة تسعى لتحقيق الرفاهية للإنسان من خلال الاهتمام بحاجياته الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتركيز على حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على البيئة.

2.2. خصائص التنمية المستدامة: تتلخص أهم خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:

- يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها: فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛
- تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول؛
- تنمية متكاملة أساسها التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها منسجمة داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها. **(ناجي، 2013، صفحة 92)**
- التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة. **(ديب، 2015، صفحة 54)**
- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصر وقياس مؤشراتها. **(نصر و محمد، 2017، صفحة 84)**

3.2. أهداف التنمية المستدامة: هناك أهداف كثيرة، متعددة ومتشابكة للتنمية المستدامة نذكر منها:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة الأفراد اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول؛

- **احترام البيئة الطبيعية:** تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على أنها مصدر حياة الإنسان وتحاول خلق تكامل وانسجام بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشأها الإنسان دون إضرار بأي منهما (**ديب، 2015، صفحة 55**)؛
- **تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وتوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية؛

3. المقاولاتية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة عملية تسمح بتلبية حاجيات ومتطلبات الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء، فقد سعت جميع دول العالم إلى تبني هذا المصطلح من خلال الربط بين **البيئة** و**التنمية المستدامة**، وقد أثارت **المقاولاتية** اهتماما كبيرا في اقتصاديات الدول، فأصبح البحث عن آليات الربط بين المقاولاتية من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى من القضايا المهمة جدا.

1.3. المقاولاتية: وقبل التفصيل في مفهوم المقاولاتية وما يرتبط بها من مفاهيم وأساسيات، سيكون من المهم أولا التطرق لتعريف المقاول.

- **تعريف المقاول:** لقد اتخذ مصطلح "**المقاول**" معاني كثيرة ومتعددة، وفي سياق اهتمام النظرية الاقتصادية بهذا المصطلح، حاول الكثير من الاقتصاديين المساهمة في بناء ما يعرف بـ "**نظرية المقاول**" وكان أولهم المفكر "Richard Cantillon" الذي تُوّج كمبادر للنظرية الاقتصادية للمقاول، فهو يعرفه بأنه "الشخص الذي يتحمل حالة عدم اليقين في السوق"، ثم جاء المفكر " Jean Baptiste Say" ليعرف المقاول بأنه "وسيط بين الباحث (المعرفة) والعامل (الصناعة)". **(Jarniou, 2013, p. 25)** ومن كبار المفكرين الذين اهتموا كذلك بالمقاول نجد "Joseph Schumpeter" الذي عرف المقاول على أنه "العون الاقتصادي الذي يخلق مجموعات جديدة للإنتاج" معتقدا بذلك أن المقاول هو

الذي يقود الابتكار ويبتكر، فحسبه الابتكار هو الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي ويضع له خمسة (05) أنواع مثلما هو موضح في الشكل رقم (01). هؤلاء الاقتصاديون الثلاث يشكلون أساس نظرية المقاول (رجل الأعمال)، ويكتبون معادلة المقاولة كمايلي: **(Jarniou, 2013, p. 25)**

المقاولة = عدم اليقين + المخاطر + الإبتكار

–تعريف المقاولاتية: عرفها Frank Knight & Joseph Schumpeter بأنها "عملية الابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لإستغلال الفرص التجارية". **(كروش و العقاب، 2020، صفحة 5)**

في حين قدم Alain Fayol تعريفا أكثر شمولا، معتبرا المقاولاتية "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد وتواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي". **(Fayolle, 2005, p. 16)**

وهناك من عرف المقاولاتية على أنها "القدرة على اكتشاف الفرص (أوضاع سوقية، مواد أولية، خدمات، طرق تنظيمية...) من خلال انشاء مشروع جديد واستغلال هذه الفرص لجعلها مكسبا هاما وهو الهدف الذي تسعى له أي مؤسسة هدفها الربح". **(براهيمي، 2020، صفحة 87)**

تعتبر المقاولاتية كيان قائم بذاته يهدف إلى خلق ثروة ويرتكز على استغلال الفرص والإبداع والابتكار.

الشكل (01) : أنواع الابتكار حسب جوزيف شومبيتر

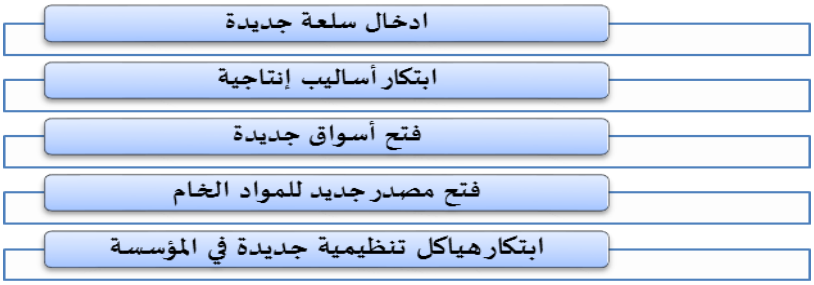

Source: wassila aouel Tabet. (2005). **La Theorie de L'entrepreneur une Approche Fonctionnelle Cas De L'entrepreneur Algerien** .les cahiers du mecas. Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen. Algerie. Vol .1 N. 1 . p203.

– **أهمية المقاولاتية**: تكتسي المقاولاتية أهمية كبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ويظهر ذلك من خلال ما يأتي: **(دراجي و زروقي، 2020، صفحة 99)**

على المستوى الاقتصادي: يمكن أن تساهم المقاولاتية على الصعيد الاقتصادي في تحقيق ما يلي:

-رفع الإنتاجية وتحقيق أرباح وعوائد تشكل تحفيزا للمقاولين بشأن تقديم مشاريع جيدة للسوق؛

-تشجيع الابتكار بإنشاء شركات جديدة مبتكَرة وخلق الثروة وروح المنافسة مما يحسن من الجودة؛

-نقل التكنولوجيا والاستفادة منها في تطوير الاقتصاد الوطني؛

-تحقيق معدلات مجزية للنمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد الوطني بفضل تنوع مجالات المقاولة.

على المستوى الاجتماعي: يمكن للمقاولاتية أن تحقق مايلي: **(كروش و العقاب، 2020، صفحة 7)**

-تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وتوفير مناصب العمل والتخفيف من حدة البطالة؛

-تحسين مستوى المعيشة فالنشاط المقاولاتي قد يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛

-التخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن.

2.3. المقاولاتية المستدامة

- **مفهوم المقاولاتية المستدامة**: يعرفها "Shepherd & Patzelt" على أنها "التركيز على الطبيعة ودعم الحياة والمجتمع في السعي وراء الفرص المتصورة لإيجاد سلع وخدمات وعمليات مستقبلية لتحقيق مكاسب، تشمل هذه المكاسب، المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، الاقتصاد والمجتمع" **(Criado-Gomis, Cervera-Taulet, & Iniesta-Bonillo, 2017, p. 4)**

كما تعبر المقاولاتية المستدامة عن اكتشاف، خلق واستغلال فرص المقاولاتية التي تساهم في الاستدامة عن طريق تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية للآخرين في المجتمع. **(Greco & Jong, 2017, p. 14)** يضيف هذا التعريف الجانب البيئي إلى الجانب الاجتماعي، كما عرفها (Clarls & Vreeck) على أنها "الالتزام المستمر من طرف منظمات الاعمال للقيام بسلوكيات أخلاقية والمساهمة في التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة قوة العمل، عائلاتهم، ضمان التواصل الاجتماعي المحلي والعالمي، والاجيال المستقبلية" **(Izaidin & Wei-Loon , 2012, p. 299)**، بملاحظة التعريف الأخير نجد أنه قد ركز على الجانب الاجتماعي للمقاولاتية المستدامة. ويلتقي مصطلح "المقاولاتية المستدامة" مع مصطلحات أخرى مشابهة، وعند بعض الدارسين تستخدم كمرادفة لها، ومن بين تلك المصطلحات "المقاولاتية البيئية و"المقاولاتية الاجتماعية"، ولكن الملاحظ على أغلب الدراسات أنها توظف وتستخدم

بصفة أكثر مصطلح "المقاولاتية البيئية"، وهناك من الباحثين من قام بالتفرقة بين المصطلحات السابقة الذكر، وتحديد نقاط التشارك فيما بينها، فالمقاولاتية المستدامة والمقاولاتية البيئية والمقاولاتية الاجتماعية مصطلحات تتشارك في توجه المقاول نحو خلق قيمة لأطراف أخرى عن طريق تحديد واستغلال الفرص الناشئة في المجتمع والتي تم تجاهلها، أو عدم النجاح في معالجتها من طرف منظمات القطاع العام ومنظمات القطاع الخاص أو حتى منظمات المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى يمكن التفرقة بين المصطلحات الثلاثة أخذا بعين الاعتبار أهداف كل نوع من المقاولاتية وضوابطها، فالمقاولاتي الاجتماعي يهدف أساسا إلى خلق منافع اجتماعية عن طريق التركيز على حل المشاكل الاجتماعية، كما أنه يسعى إلى توظيف الاختراعات من أجل احداث تغيير اجتماعي وبالتالي تحقيق قيمة اجتماعية **(Weidinger, Fischler, & Schmidpeter, 2014, p. 110)**، فالضابط المحدد لهذا النوع من المقاولاتية هو العمل غير الربحي والذي يخدم المصلحة العامة، أما المقاولاتي البيئي فيهدف إلى حماية الطبيعة والنظام البيئي، وبالتالي يحاول المقاول البيئي الجمع بين تحقيق قيمة اقتصادية وتحقيق قيمة بيئية، في حين يجمع المقاولاتي المستدام بين ثلاثة أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية. **(Hoogendoorn, Van der Zwan, & Thrik, Agust 2017, p. 4)**.

-**التحديات التي تواجه المقاول المستدام**: يواجه المقاول المستدام العديد من التحديات والتي من بينها ما يأتي: **(Hoogendoorn, Van der Zwan, & Thrik, Agust 2017, pp. 4-5)**:

-يحاول المقاول المستدام استغلال الفرص الموجودة في السوق والتي تتصف بالفشل وتحتوي على نقائص أو عيوب ويرتبط الأمر إما بالسلع واسعة الاستهلاك، القوة الاحتكارية أو عدم فعالية المعلومات... فبعض النقائص يمكن أن يكون مردها خصائص الموارد الطبيعية أو تعود إلى القضايا البيئية كعدم وضوح الحقوق، عدم تسعير بعض الموارد الطبيعية، النفاذ...؛

-يحتاج المقاول المستدام إلى المباشرة في التغيير المؤسسي من أجل تحقيق التغيير في القواعد الحالية، السياسة العامة، والأنماط...؛

-يحتاج المقاول المستدام إلى قاعدة معرفية واسعة لأنه يعمل في ظل سوق به نقائص وفي ظل محتوى مؤسسي غير محبذ، لذلك لا بد له أن يحصل على معارف خارجية، وأن يقوم بخلق معارف أخرى.

- **أبعاد المقاولاتية المستدامة**: يمكن حصر أبعاد المقاولاتية المستدامة في أربعة أبعاد رئيسة وهي: **(Izaidin & Wei-Loon , 2012, pp. 303-305)**:

البعد الاقتصادي: ويركز على الجوانب المالية، فالمقاول المستدام لا يمكنه الاستمرار بدون موارد مالية، وفي الواقع العملي هناك الكثير من المقاولين يضعون هدف تحقيق الأرباح ضمن أولى الأولويات عند تأسيسهم للمشاريع، وحسب الكثير من الباحثين لا يمكن اعتبار هذه الفئة ضمن المقاولاتية المستدامة، ويبقى البعد الاقتصادي مهم جدا عند الحديث عن المقاولاتية المستدامة، فالمشروع يجب أن يكون مجديا اقتصاديا؛

البعد الاجتماعي: إن الاعتقاد السائد في المنظمات ولسنوات مضت كان يرى بأن مساهمة تلك المنظمات في الجانب الاجتماعي يقتصر على ممارستها لبعض الأنشطة كتوفير مناصب للشغل، دفع الضرائب وتطوير المنتجات...، إلا أنه ومع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية تغيرت النظرة نحو الاهتمام بمواضيع أخرى تمس المجتمع كحقوق الانسان، التماسك الاجتماعي والنظر في قضية عمالة الأطفال...؛

البعد البيئي: أصبح الجانب البيئي محل اهتمام منظمات الأعمال، وهذا بالنظر إلى طبيعة الموارد الطبيعية التي تتميز بالندرة وتعددية الاستخدام والنضوب، لذلك لابد من الحفاظ عليها وترشيد استخدامها، فأصبح الاهتمام بهذا البعد أولوية من أجل الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة، وجعل العالم مكانا أفضل للعيش، غير أن افراط بعض المنظمات الريادية في التركيز على مفهوم التنمية المستدامة قلص من الاهتمام بالمقاولاتية نفسها، فالبعد البيئي هو جزء من المقاولاتية المستدامة وينبغي أن يتكامل مع الأبعاد الأخرى؛

البعد الثقافي: إن الحفاظ على الموروث الثقافي للمجتمع ومنع ضياعه يعد الدعامة الرابعة للمقاولاتية المستدامة، فالثقافة تؤثر على جميع أبعاد المقاولاتية المستدامة والمذكورة سابقا، لذلك لا بد من تحقيق الانسجام بين التنوع الثقافي، العدالة الاجتماعية، المسؤولية البيئية والجدوى الاقتصادية.

4. الإطار التطبيقي للدراسة

1.4. توصيف النموذج

من أجل قياس دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية وعددها تسعة (09) وذلك للفترة (2006 -2019). قمنا بصياغة النموذج التالي:

$$-GS = f(FE; IDHM; IDHM^2; IN; OP)$$

$$-GS_{it} = \alpha_{0i} + \alpha_{1i} FE_{it} + \alpha_{2i} IDHM_{it} + \alpha_{3i} IDHM^2_{it} + \alpha_{4i} IN_{it} + \alpha_{5i} OP_{it} + U_{it}$$

GS: يمثل مؤشر الادخار الحقيقي (صافي الادخار المعدل) والذي يقيس المعدل الحقيقي للادخار في الاقتصاد بعد مراعاة الاستثمارات في رأس المال البشري واستنفاد الموارد الطبيعية والأضرار الناجمة عن

التلوث، وهو مؤشر استدامة يعتمد على مفاهيم الحسابات الوطنية الخضراء (**يتم استخدام GS– كمؤشر على عدم الاستدامة البيئية**)، والبيانات التي سوف يتم الاعتماد عليها هنا تمثل نصيب الفرد من صافي الادخار المعدل معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي؛

FE: يمثل مؤشر ريادة الأعمال الرسمية والذي يستخدم عدد الشركات المسجلة حديثا لكل 1000 فرد من الأفراد الذين وصلوا سن العمل (تتراوح أعمارهم ما بين 15 و65 سنة)، وفي هذه الدراسة سوف نقوم بحساب مقياس ريادة الأعمال الرسمية وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأعمال المسجلة الجديدة}}{\text{السكان في سن العمل } \mathbf{(15-65)}}$$

IDHM: يمثل مؤشر التنمية البشرية المعدل، ويتضمن بعدين للتنمية هما: التعليم والصحة، ويتم حساب قيمة هذا المؤشر باستخدام متوسط مؤشرات التعليم، ومتوسط العمر المتوقع. وفي هذه الدراسة نستخدم مؤشر **IDHM** لأنه لا يحتوي على إجمالي الناتج المحلي فهو يختلف عن مؤشر التنمية البشرية (**IDH**) من حيث استبعاده لعامل الدخل في عملية الحساب حتى لا تكون هناك مشكلة تعدد خطي بين متوسط الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية. وفيمايلي طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس معدل الإنجازات في بلد معين في ثلاثة أبعاد للتنمية هي: (**تقرير التنمية البشرية، 2005، صفحة 341**)

- **حياة مديدة وصحية**: تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
- **المعرفة**: تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (ثلثي الأهمية) ومجمل نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعالية (ثلث الأهمية)؛
- **مستوى معيشة لائق**: يقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، وعند الحساب يتم تعديل الدخل (أخذ اللوغاريتم الطبيعي للدخل) لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلا غير محدود.

وقبل حساب المؤشر يجب استحداث دليل لكل بعد من الأبعاد الثلاثة السابقة، وذلك كمايلي:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويوضح الجدول رقم (01) معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية:

IN: يمثل مؤشر الابتكار، والبيانات هنا معبر عنها بعدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من قبل الأفراد المقيمين في بلد معين كل عام والتي سوف نعتبرها في هذه الدراسة على أنها بديل مناسب لمؤشر الابتكار؛

OP: يمثل درجة الانفتاح للتجارة العالمية مقاسا بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100؛

U_t: يمثل حد الخطأ العشوائي؛ $\alpha_0; \alpha_1; \alpha_2; \alpha_3; \alpha_4; \alpha_5$: تمثل معلمات النموذج المقدر.

شملت الدراسة على الجزائر ومجموعة من الدول العربية وعددها تسعة (09) دول كبيانات مقطعية، وتم الحصول على بيانات للفترة الزمنية (2006 -2019) تخص متغيرات الدراسة، وبحجم عينة قدره 126 مشاهدة (N*T=9*14=126). تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت (**https://data.albankaldawli.org/indicator**) وأطلس بيانات العالم: (**https://knoema.com/atlas**).

الجدول رقم (01):معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	**85**	**25**
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (%)	**100**	**0**
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس (%)	**100**	**0**
إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	**40000**	**100**

المصدر: **تقرير التنمية البشرية (2005). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص 341.**

2.4. تقدير النماذج واختيار النموذج الأفضل

- **نماذج الانحدار الرئيسة لبيانات البانل**

نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): وفيه يتم اهمال تأثير الزمن، حيث يفترض ثبات معلمات النموذج لجميع الفترات الزمنية. وتكتب صيغته العامة كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \; i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$ **(Vijayamohanan, 2016, p. 14)**

نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): وفيه يكون الهدف معرفة سلوك كل مجموعات ببيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة الحد الثابت متفاوتة من مجموعة لأخرى، مع بقاء

معلمة ميل خط الانحدار ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (**رتيعة، 2014، صفحة 155**). وتكتب صيغة النموذج كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$.

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): وفيه يفترض بأن تباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. (**الجمّال، 2012، صفحة 272**) ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية تسمية "نموذج مكونات الخطأ (Error Component Model)" على اعتبار أنه يحتوي على مكونتين للخطأ هما v_i و ε_{it} ، بناء على ذلك تكون الصيغة العامة للنموذج كمايلي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + (v_i + \varepsilon_{it}) \quad ; \ i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(v_{it}) = 0$; $Var(v_{it}) = \sigma_v^2$; $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$

- **تقدير النماذج الخاصة بالسلاسل الزمنية المقطعية:**

يظهر الجدول رقم (02) نتائج التقدير باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاث والمتمثلة في: نموذج الانحدار التجميعي (**PM**)، نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) ونموذج التأثيرات العشوائية (**REM**).

جدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج

Variables	PR	FEM	REM
FE	-0.505804 (0.4756)	0.394231 (0.4879)	0.329974 (0.5545)
IDHM	-290.7423* (0.0078)	207.1275** (0.0213)	146.9462*** (0.0858)
$IDHM^2$	200.6619** (0.0264)	-152.6007** (0.0198)	-112.0821*** (0.0739)
IN	-0.075387* (0.0000)	-0.045492* (0.0000)	-0.045587* (0.0000)
OP	-0.033556 (0.3858)	0.088184** (0.0102)	0.075433** (0.0234)
C	102.3173* (0.0013)	-85.07627* (0.0056)	-62.20533** (0.0329)
R-squared	0.694737	0.957633	0.710525
F-statistic	54.62075	194.7381	58.90886
Prob (F-statistic)	0.000000	0.000000	0.000000
Observation	126	126	126

*** معنوي عند مستوى دلالة 1% ** معنوي عند مستوى دلالة 5% *** معنوي عند مستوى دلالة 1%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج التقدير المتضمنة في الجدول أعلاه أن النماذج الثلاث المستخدمة ذات معنوية إحصائية، وهو ماتثبته قيمة إحصائية اختبار فيشر الخاصة بكل نموذج.

- **اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البانل الثلاث**

نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة: يشير الجدول أدناه إلى نتائج اختبار (**Likelihood Ratio**) للاختيار بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، والمتضمن لنتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع (χ^2) وينص فرض العدم (H_0) على أن نموذج الانحدار التجميعي (PM) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، في حين ينص الفرض البديل (H_1) على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب. **(Vijayamohanan, 2016, p. 15)**

جدول رقم (03): نتائج اختبار (Likelihood Ratio)

نوع الاختبار	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
Cross-section F	86.873933	(8,112)	0.0000
Cross-section Chi-square	248.826592	8	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج الاختبار إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، فقد بلغت القيمة الاحتمالية لكل اختبار (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

نتائج المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية: تشير بيانات الجدول أدناه إلى نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وتنص فرضية العدم (H_0) على أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة، بينما تنص الفرضية البديلة (H_1) على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب. **(Asteriou & G. Hall, 2007, p. 349)**

جدول رقم (04): نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

نوع الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Cross-section random	8.887418	0.1136

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

توضح نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية (0.1136) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني قبول فرضية العدم، وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المفضل والملائم لدراسة دور

المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة الدول عينة الدراسة، بمعنى أن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة يعود إلى المتغير العشوائي. ويظهر الجدول رقم (05) التأثيرات العشوائية لكل دولة.

جدول رقم (05): نتائج التأثيرات الثابتة والعشوائية الخاصة بكل دولة من الدول عينة الدراسة

الأثر العشوائي	الدولة		الأثر العشوائي	الدولة
-25.77305	المملكة العربية السعودية		1.930534	الجزائر
26.13874	السودان		7.169559	الأردن
-13.24464	قطر		-13.28289	الإمارات العربية المتحدة
7.169738	المملكة المغربية		3.211701	البحرين
			6.680312	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج الجدول أعلاه تباينا في التأثيرات العشوائية من دولة لأخرى، حيث تراوح الأثر بين أقل قيمة قدرت بـ (1.930534) في الجزائر وأكبر قيمة قدرت بـ (26.13874) في السودان.

تشير نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية والموضحة في الجدول رقم (02)، إلى مايلي:

- وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين صافي الادخار (GS-) ومؤشر التنمية البشرية المعدل (IDHM) وعلاقة سلبية ومعنوية مع مربع مؤشر التنمية البشرية المعدل ($IDHM^2$) عند مستوى معنوية 0.1، وجاء معامل المؤشر (IDHM) أعلى بكثير من معامل المؤشر ($IDHM^2$) وهذه نتيجة ذات دلالة قوية جدا وواضحة بشأن عدم كفاية وجدوى الجهود الحالية التي تبذلها حكومات الدول العربية عينة الدراسة في سبيل الحد من التدهور البيئي وتحقيق تنمية مستديمة ترقى إلى مستوى هذا التحدي الكبير، وبالتالي فإنه من غير المتوقع أن يكون هناك تأثير يستحق الإشارة إليه على المدى الطويل بدليل أن معامل تربيع مؤشر التنمية البشرية المعدل ضعيف جدا مقارنة مع معامل مؤشر التنمية البشرية المعدل؛
- هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1٪. بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN) فزيادة مستوى النشاط الابتكاري في الدول عينة الدراسة بنسبة 1٪. تؤدي إلى تراجع مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) بنسبة 0.04% وهذه النتيجة تحمل في طياتها دليلا تجريبيا قاطعا بخصوص الأهمية الكبيرة والدور الريادي الذي يمكن أن يلعبه الابتكار في المضي قدما نحو تحقيق الاستدامة في الدول العربية عينة الدراسة، وذلك من خلال ما تتيحه تلك الأنشطة الابتكارية من فرص مجزية ومثيرة تستحق المجازفة بشأنها خصوصا في مجالات تحسين الأساليب المتبعة في الإنتاج والرفع من

كفاءة وأداء قطاع الشركات والأعمال بما يدفع نحو ترشيد استخدام الموارد الطبيعية خصوصا الناضبة منها وغير المتجددة، وذلك بالموازاة مع تقليل حدة التلوث البيئي وتعميق الاستدامة البيئية فكرا وتطبيقا؛

- أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى دلالة 5٪ بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الانفتاح على التجارة العالمية (OP)، فمن المفترض أن زيادة الحركة التجارية (الصادرات والواردات) في الأسواق الوطنية للدول العربية عينة الدراسة ولأغراض العملية الإنتاجية، سوف تحفز قطاع الأعمال ككل وخصوصا الشركات المحلية التي تواجه ضغوطا تنافسية مرتفعة لابتكار طرق إنتاج جديدة وفعالة أو استحداث تقنيات جديدة تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، وهو ما ينعكس في النهاية بشكل إيجابي على مستوى تحقيق أهداف الاستدامة، غير أن الواقع عكس ذلك تماما حيث لم يؤد الانفتاح التجاري في الدول العربية عينة الدراسة إلى خفض مؤشر عدم الاستدامة (GS-) (العلاقة من المفروض أن تكون سلبية) وبالتالي فهي لم تستفد من انفتاحها على الحركة التجارية العالمية في جانب تحقيق أهداف الاستدامة وتحسين واقع النسيج الاقتصادي والحلقة الإنتاجية على وجه التحديد، وبقيت في مجملها مجرد أسواق لتصريف منتجات البلاد الصناعية المتقدمة ضمن سياقات اختراق الأسواق والسيطرة عليها؛
- أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة إيجابية لكنها غير معنوية (غير مهمة) بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر ريادة الأعمال الرسمية (EF) وهي نتيجة مهمة جدا وذات دلالات واضحة وقوية بخصوص غياب مساهمة ريادة الأعمال الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية عينة الدراسة، على الرغم من إدماج مؤشر الابتكار (IN) في النموذج المقدر (من المفترض أن ريادة الأعمال عندما تكون مصحوبة بمستوى عالي من الابتكار أن تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستدامة)، ولو أن الأمر له ما يبرره إلى حد ما، وربما يعود غياب الدور المفترض لريادة الأعمال في تحقيق أهداف الاستدامة إلى طغيان ريادة الأعمال غير الرسمية في جل الدول عينة الدراسة، وعدم اهتمام ريادة الأعمال الرسمية وعلى قلتها بقضايا الابتكار في إطار تكوين علاقة تكون صديقة للبيئة، وهنا يظهر الدور السلبي لحكومات الدول محل الدراسة بخصوص تشجيع الأعمال الرسمية وحماية حقوق الملكية من خلال القوانين والأنظمة التي يجب أن تكون راسخة على درجة عالية حتى تشجع رجال الأعمال على الدخول إلى السوق متشبعين بأفكار الاستدامة مما يسهل من عمليات تطبيقها على أرض الواقع؛

3.4. اختبار جودة توافيق النموذج:

تشير نتائج معامل التحديد R^2 واختبار فيشر (Fisher) لنموذج الأثار العشوائية إلى ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التحديد 0.710525 وهذا يعني أن متغيرات: مؤشر التنمية البشرية المعدل، ريادة الأعمال الرسمية، مؤشر الابتكار والانفتاح على التجارة العالمية تفسر 71% من التغيرات في مؤشر عدم الاستدامة و29% من التغيرات تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج وللأخطاء في التقدير؛
- بلغت قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) 124.5942 وباحتمالية قدرها (0.0000) وهذا يدل على أن النموذج المقدر ككل معنوي، وبالتالي هناك علاقة دالة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المفَسَّر؛

5. الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة قياس دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ومجموعة من الدول العربية وعددها تسعة (09) من التي توفر ت فيها البيانات الكافية للدراسة، وذلك للفترة الزمنية (2006 –2019) بعدد من المشاهدات بلغ 126 مشاهدة، ولتحقيق الهدف العام من الدراسة تم توظيف نماذج بيانات البانل. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن تثبيتها في النقاط التالية:

1.5. النتائج

- أظهرت نتائج تحليل بيانات بانل الساكن أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لقياس دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في جموعة الدول العربية عينة الدراسة للفترة (2006-2019)، بمعنى أن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة هو المتغير العشوائي وليس الحد الثابت (القاطع)؛
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر التنمية البشرية المعدل (IDHM) عند مستوى دلالة 10%، وعلاقة سلبية ومعنوية عند مستوى دلالة 10% مع مربع مؤشر التنمية البشرية المعدل ($IDHM^2$)، وجاء معامل المؤشر (IDHM) أعلى بكثير من معامل المؤشر ($IDHM^2$)؛
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1٪ بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN)؛
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية وجود علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى دلالة 5٪ بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الانفتاح على التجارة العالمية (OP)، وعلاقة إيجابية لكنها غير معنوية (غير مهمة) مع مؤشر ريادة الأعمال الرسمية (EF).

2.5. التوصيات والمقترحات

نجمل فنقول أنه يمكننا الآن تقديم بعضا من الأدلة التطبيقية على الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولاتية في تحقيق أهداف الاستدامة، من أجل تزويد واضعي السياسات وصناع القرارات في الجزائر والدول العربية عينة الدراسة بتقييمات تقترب كثيرا من الدقة، حتى نضمن تأثيرات إيجابية وفعالة للتدابير والإجراءات التي قد تتخذ في سبيل إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية استهدافا للاستدامة بجميع أبعادها. من هذا المنطلق يمكن الوصول إلى بعض الارتباطات بين النتائج التطبيقية المتوصل إليها في هذه الدراسة والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر والدول العربية التي أُخذت كعينة لهذه الدراسة، والتي يتم عرضها تباعا في التوصيات والمقترحات.

-على الحكومات في الدول العربية عينة الدراسة رفع التحدي لتحقيق ريادة الأعمال المستدامة، وقد يتطلب الأمر تقديم مزيد من الدعم لريادة الأعمال الرسمية وتقديم ضمانات وحوافز مغرية لرجال الأعمال الذين ينشطون بصفة غير رسمية ليندمجوا في فضاء الاقتصاد المنظم، وتقديم كل الدعم باتجاه مساهمتهم بشكل إيجابي وعملي في سياسات واستراتيجيات واضحة وبمعالم ثابتة تدفع نحو تبني الحلول الابتكارية واستحداث تقنيات إنتاج جديدة تحافظ على البيئة وتروج لفكر مقاولاتي أساسه علاقة صداقة للبيئة؛

-بينت النتائج التطبيقية للدراسة وجود علاقة سلبية ومهمة بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN)، بمعنى أن الابتكار يدعم إلى حد بعيد الاستدامة، وهنا قد يكون على عاتق الحكومات في الدول عينة الدراسة مهمات (والمهمات تكمن في القدرة على إنجازها) تشجيع الأنشطة الابتكارية من خلال تبني سياسات ووضع ترسانة قانونية مدعومة بآليات تنفيذية لتسهيل عمليات تسجيل براءات الاختراع والأعمال الجديدة بما يضمن حقوق أصحابها وحقوق الدول على حد السواء، وهنا يمكن العمل بجد في سبيل نشر وترسيخ الفكر الابتكاري باعتباره ممر حيوي نحو تحقيق أهداف الاستدامة وقد يكون تقديم الدعم الفردي والجماعي في مجال عقد ملتقيات بهذا الشأن كمنابر من شأنها أن تسمح بتبادل الجهود والخبرات والإنجازات القُطرية، وربما ذلك لن يحدث بالشكل المطلوب والمؤثر من دون إشراك مؤسسات التعليم العالي ومراكز ومخابر البحث والتطوير في العملية برمتها باعتبارها المصدر الرئيس لكل المبادرات الابتكارية والحلول النظرية والتطبيقية؛

6. قائمة المراجع:

Alain Fayolle .(2005)le mitier de createur d'entreprise .PARIS: eddition d'organisatio Asteriou, D., & G. Hall, S. (2007). Applied Econometrics: A Modern Approach Using EViews and Microfit. Revised Edition. Palgrave Macmillan.

Adel Ben Youssef, Sabri Boubaker, Anis Omri. (2017). Entrepreneurship and Sustainability Goals: The Need for Innovative and Institutional Solutions. Technological Forecasting and Social Change, Elsevier, .1016/j.techfore. .pp (1-28).

Catherine leger Jarniou .(2013) .le grand livre de l'entrepreneuriat .PARIS: DUNOD.

Criado-Gomis, A., Cervera-Taulet, A., & Iniesta-Bonillo, M.-A. (2017). Sustainable Entrepreneurial Orientation: A Business Strategic Approach for Sustainable Development. Sustainability, 09(1667).

Greco, A., & Jong, G. (2017, June). Sustainable entrepreneurship: definitions, themes and research gaps. Working Paper Series, 14.

Hoogendoorn, B., Van der Zwan, P., & Thrik, R. (Agust 2017). Sustainable Entrepreneurship: The role of Perceived Barriers and Risk. Jbus Ethics.

Izaidin, A., & Wei-Loon , K. (2012, June). Sustainable Entrepreneurship(SE): A Revised Model Based on Triple Botton (TBL). International Journal of Academic Research in BUsiness and Social Sciences, 02(06).

Mihaela Kardos. (2012). The Relationship between Entrepreneurship, Innovation and Sustainable Development. Research on European Union Countries. Procedia Economics and Finance. Published by Elsevier Ltd. Volume 3. pp(1030-1035).

Riti Joshua Sunday, K. Miriam. (2015). Entrepreneurship, Employment and Sustainable Development in Nigeria. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences. V.04. No.1. pp(179-199).

Vijayamohanan, P. (2016). Panel Data Analysis with Stata Part 1: Fixed Effects and Random Effects Models. Munich Personal RePEc Archive Paper(No. 76869).

VWeidinger, C., Fischler, F., & Schmidpeter, R. (2014). Sustainable Entrepreneurship Business Success through Sustainability. Verlag Berlin Heidelberg: Springer.

wassila aouel Tabet. (2005). La Theorie de L'entrepreneur une Approche Fonctionnelle Cas De L'entrepreneur Algerien .les cahiers du mecas. Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen. Algerie. Vol .1. N. 1

أحمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. الطبعة الأولى. القاهرة.مصر.

أحمد عبد الفتاح ناجي. (2013). **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

راقي دراجي، زروقي محمد أمين. (JULY, 2020). **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANSEJ. مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد 03. العدد 03.

زكرياء يحي الجمّال. (2012). اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية. المجلة العراقية للعلوم الإحصائية.(21).

فاروق أحمد مصطفى. (2011). **التنمية المستدامة والسياحة** . الاسكندرية مصر: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

فطيمة سالمي، و خديجة بن جمعة. (جانفي, 2019). **التنمية السياحية المستدامة كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**. مجلة العلوم الانسانية والحضارة. المجلد رقم (01).

صباح براهيمي. (2020). **المقاولاتية من تحمل المسؤولية البيئية الى المقاولاتية الخضراء**. مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال (JEGE). المجلد رقم (05).

كمال ديب. (2015). **أساسيات التنمية المستدامة** . تأليف كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة الطبعة الاولى. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

محمد رتيعة. (سبتمبر 2014). **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(02).

مدحت أبو نصر، و ياسمين **مدحت محمد**. (**2017**). **التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها**. الطبعة الأولى. القاهرة مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

نورالدين جيلالي كروش والعقاب.(2020). **دار المقاولاتية كالية لتعزيز ح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسيمسيلت**. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي. المجلد رقم (14). العدد 03.

تقرير التنمية البشرية. (2005). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت: **https://data.albankaldawli.org/indicator**

أطلس بيانات العالم على شبكة الإنترنت: **https://knoema.com/atlas**